مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 05/ العدد: 02 (2021)، ص: 302-319
DOI: 10.37644/1939-005-002-016

دور التحالفات الاستراتيجية مع مؤسسات التأمين في تحسين أداء البنوك: محاولة لتحليل أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج SCP

Le rôle des alliances stratégiques avec les institutions d'assurance dans l'amélioration de la performance des banques : une tentative d'analyse de la performance des banques algériennes à l'aide du modèle SCP

حيمر مريم [1] *، دبلة فاتح [2]

[1] جامعة بسكرة (الجزائر)، rimami1618@gmail.com

[2] جامعة بسكرة(الجزائر)، fa.debla@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/08 تاريخ القبول: 2021/12/17 تاريخ النشر: 2021/12/31

مستخلص:

تقوم هذه الدراسة على تحليل أداء القطاع المصرفي باستخدام أداة للتحليل تعتبر أكثر قربا من الواقع الاقتصادي عن طريق نموذج الاقتصاد الصناعي هيكل-سلوك-أداء scp، و ذلك من خلال تفسير العلاقة بين عناصر هذا النموذج في القطاع المصرفي في الجزائر في ظل التحالفات الاستراتيجية للبنوك مع مؤسسات التأمين .

وقد كانت بعض نتائج الدراسة عكس الفرضية الأولى لنموذج هيكل-سلوك-أداء.

الكلمات المفتاحية: البنوك؛ التحالفات الاستراتيجية؛ نموذج scp؛ الأداء؛ بنك التأمين.

تصنيفات JEL: E58; F23; L25; D400; G22.

Abstract :

This study is based on analyzing the performance of the banking sector, using an analysis tool that is closer to the economic reality through the model of the industrial economy structure-behaviour-performance SCP, by interpreting the relationship between the elements of this model in the banking sector in Algeria in light of the strategic alliances of banks with Insurance institutions. Some of the study results were against the first hypothesis of the structure-behavior-performance model.

Keywords: banks; strategic alliances; scp model; performance; insurancebank.

JEL Classification: E58; F23; L25; D400; G22.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يعتبر نموذج الاقتصاد الصناعي أحد أهم نماذج التحليل الاقتصادي، باعتباره الأكثر قربا من الواقع الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال تفسير العلاقة بين عناصر هذا النموذج والمتمثلة في الهيكل، السلوك و الأداء. في هذه الدراسة سوف نتطرق إلى تحليل أداء عناصر هذا النموذج في القطاع المصرفي في الجزائر في ظل التحالفات الاستراتيجية للبنوك مع مؤسسات التأمين في إطار ما يعرف ببنك التامين او التامين المصرفي.

و هذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحليل أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج SCP في ظل التحالفات الاستراتيجية مع مؤسسات التامين؟

إن هذه الإشكالية **تقودنا إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:**

1. ما هي الظروف المشكلة للتحالفات الاستراتيجية بين مؤسسات التأمين والبنوك في الجزائر؟
2. ما هي خصائص نموذج هيكل-سلوك-أداء في الصناعة المصرفية؟
3. كيف تساهم التحالفات الاستراتيجية في تحسين أداء البنوك؟

فرضيات الدراسة

من أجل تسهيل الإجابة على أسئلة البحث و الإشكالية الأساسية، قمنا بوضع جملة من الفرضيات أهمها:

1- تتحالف مؤسسات التأمين مع البنوك في الجزائر من أجل تعزيز مكانتها في السوق وزيادة حصتها السوقية.

2- يتميز نموذج هيكل-سلوك-أداء بمجموعة من الخصائص تنعكس بشكل أو بآخر على العلاقة بين مكونات هذا النموذج.

3- تساهم التحالفات الاستراتيجية في تحسين أداء البنوك من خلال التأثير على مؤشرات الأداء.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها:

- التطرق إلى موضوع التحالفات الاستراتيجية بين مؤسسات التأمين والبنوك في الجزائر.
- تسليط الضوء على أداء القطاع المصرفي في ظل هذه التحالفات الاستراتيجية.
- تحليل العلاقة بين عناصر نموذج scp في الصناعة المصرفية.

منهجية الدراسة

من خلال هذه الدراسة سوف نتبع المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال التطرق للعناصر المشكلة للدراسة و تحليل النتائج بما يسمح بالإجابة على الإشكالية المطروحة .

نموذج الدراسة

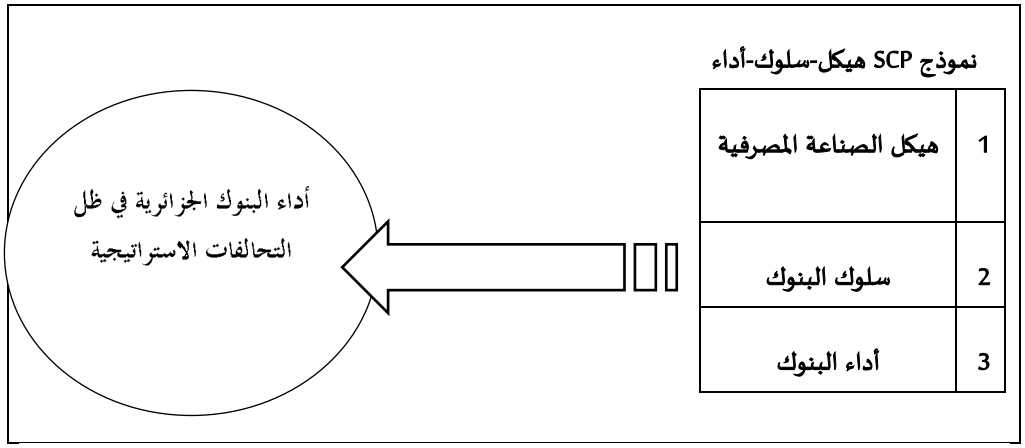

1- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1-1- التحالفات الاستراتيجية: المفهوم و الماهية

تقول المقولة القديمة أنه إذا كان هناك شخص واحد بالعالم عرف السلام، وعندما يكون شخصان عرف الصراع، وعندما يكون ثلاثة عرف التحالف.

ومن هنا نجد أن التحالف هو ظاهرة قديمة قدم العصور التاريخية. وهو ظاهرة حتمية تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى و السياسات. (سلمان، 2004).

وهو يعبر عن علاقة تعاون طويل الأمد بين مؤسستين أو أكثر في الموارد والتكنولوجيات اللازمة بالشكل الذي يولد قيمة استراتيجية لتحقيق أهداف استراتيجية لكل الأطراف (Ming-Kuen & Kevin P, 2007, p. 152).

1-2- بنك التأمين: الإطار المفاهيمي

1-2-1- النشأة و المفهوم

أولا: هو تعبير فرنسي الأصل، تم استخدامه لتوضيح العلاقة الجديدة بين المصارف ومؤسسات التأمين والتي نشأت في أوربا خلال الثمانينات. وفي بريطانيا، جري استخدام مرادف

جديد لتوضيح هذه العلاقة وهو " One – stop Financial Shopping". (هوداف، 2016، صفحة 169).

ويقصد به توفير منتجات التأمين من خلال قنوات توزيع مشتركة تجمع بين عملاء شركة التأمين و المصرف الذي لا يقوم بإنتاج أو إدارة خدمات التأمين وإنما يقوم ببيعها وتسويقها .(قبلي و نقماري، 3-4 ديسمبر 2012، صفحة 4)

1-2-2- دوافع اللجوء إلى تحالفات استراتيجية بين البنوك و مؤسسات التامين

إن اللجوء إلى تكوين تحالفات استراتيجية بين البنوك و مؤسسات التأمين يرجع لعدة دوافع تحقق الفائدة للطرفين. و يمكن توضيح أسباب كل طرف كما يلي:

* بالنسبة للبنوك: في العمل المصرفي، لم يعد الأمر مقتصرا على قيام البنوك بالدور التقليدي و إنما امتد عملها إلى التوسع في الأنشطة والخدمات المقدمة.(موسى، 2008، صفحة 117)، ويرجع التوجه لبنك التأمين لعدة أسباب أهمها:

- التحسين في المردودية: يمكن للبنك تحسين مردوديته من خلال التخفيض في التكاليف الثابتة و التوسع في المنتجات باستخدام نفس العمال.
- العمولات التي يتحصل عليها البنك من خلال توزيع المنتجات التأمينية
- الرفع من مردودية و انتاجية الموارد البشرية.
- ولاء العملاء من خلال منتجات التأمين على الحياة المعروفة بطول مدتها.
- يعتبر بنك التأمين وسيلة لتنويع موارد البنك. (بريش و حمو، 11-12 مارس 2008)

* بالنسبة لمؤسسات التأمين: يمكن أن نرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- الوصول لشريحة واسعة و جديدة من العملاء.
- التوفير في الوقت و تكلفة الخدمات التأمينية من خلال اتباع قنوات جديدة في تسويق المنتجات.
- الانتشار السريع لشركات التأمين في السوق دون الحاجة لشبكة واسعة من الوسطاء. (مرقوم و حساني، 2017، صفحة 217)

يبقى تجسيد هذه الدوافع متوقف على معرفة كيفية الاستغلال الأمثل لكل طرف لهذه التحالفات الاستراتيجية من خلال الاستفادة من نقاط القوة لكل طرف والتغلب على نقاط الضعف لكل مؤسسة بنكية سواء او تأمينية.

1-2-3- نموذج هيكل-سلوك-أداء في الصناعة المصرفية

إن الطريقة المتبعة في الاقتصاد الصناعي، هي دراسة العلاقات السببية بين هيكل السوق واستراتيجيات المؤسسات في الأسواق وأدائها الاقتصادي، فاستخدام نموذج الهيكل -السلوك- الأداء، يساعد على التوصل إلى تحليل الأداء الفعلي والواقعي للصناعات، خاصة أنه يوفر أداة للتحليل أكثر قربا من الواقع الاقتصادي، لأنها تعتمد على تفسير العلاقة بين عناصر هذا النموذج الذي يبين أن هناك علاقة سببية قائمة تبدأ من هيكل السوق إلى السلوك ومن ثم إلى الأداء. (رامي محمد و نهيل اسماعيل، 2017، صفحة 183)

لقد قامت الدراسات التجريبية السابقة لنموذج SCP في اتجاهين رئيسيين فقد ركزت دراسات الاتجاه الأول في تفسير هذا النموذج على تأثير درجة التركيز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك العاملة بها و هذا انطلاقا من فرضية أن التركيز المرتفع للصناعة المصرفية يعطي البنوك العاملة بها سلطة سوقية أكبر مما يؤدي إلى حجم قليل من الودائع و القروض، و كذا نسب منخفضة على الودائع، ونسب فائدة مرتفعة على القروض. (بوسنة وعطيوي، 22-23 نوفمبر 2011، صفحة 117)

ونموذج ال SCP يتكون من ثلاث مكونات رئيسية هي هيكل السوق والسلوك والأداء، غير أنه تم اضافة عاملين ثانويين بإمكانهما التأثير على عمل النموذج، ويتمثل هذين العاملين في كل من الظروف الأساسية للصناعة والسياسة الحكومية للدولة، وهذا من أجل جعل عملية التحليل أكثر واقعية، وعليه يمكن عرض مكونات النموذج على الشكل التالي: (بوسنة م.، 2015-2016، صفحة 115)

- **هيكل الصناعة**

يعرفه BAIN على أنه: تلك الخصائص التي تنظم السوق، والتي تترك تأثيرا استراتيجيا على طبيعة المنافسة والتسعير داخل ذلك السوق، وقد اقترح أربعة خصائص أساسية لهيكل السوق والمتمثلة في:(درجة تركز البائعين، درجة تركز المشترين، درجة الاختلاف والتنوع بين السلع، شروط الدخول والخروج من وإلى السوق). (مفتاح، 2018، صفحة 238)

في الصناعة المصرفية، يعرف هيكل السوق بأنه: توزيع البنوك في النظام المصرفي من حيث العدد والموقع والحجم، أي أن هيكل السوق يحدد درجة المنافسة في السوق، كما أن درجة المنافسة تؤثر في أداء المؤسسة من حيث كمية الخدمة المقدمة وكفاءتها. (علام، شاهين، وعناسوة، 2014، صفحة 332)

و يمكن تمييز أربعة مستويات لهيكل السوق تتمثل في: سوق المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة و الاحتكار التام.

- **سلوك البنوك في ظل التحالفات الاستراتيجية**

تعتبر التحالفات الاستراتيجية سلوكا تنتهجه البنوك و مؤسسات التأمين في إطار ما يعرف بالتأمين المصرفي و ذلك من أجل تحقيق العديد من المزايا أهمها:

- التنويع في خدمات البنك في ظل تدني عوائد العمل التقليدي و تقلص هوامش الربحية.
- تحسين القدرات التنافسية للبنوك في سوق الخدمات المالية و اكتسابها مهارات جديدة (مرقوم و حساني، 2017، صفحة 217)

- **أداء البنوك**

يعتمد نموذج SCP على عدد من المؤشرات للتعبير عن هيكل السوق، ويؤثر هيكل الصناعة المصرفية على أداء البنوك العاملة من **خلال فرضيتين أساسيتين هما**:

أ- فرضية القوة السوقية(العلاقة بين درجة التركز في الصناعة و الأداء)

تشير هذه الفرضية إلى وجود علاقة طردية بين ربحية الوحدات المصرفية العاملة ودرجة تركز السوق المصرفي، فتركز السوق يحفز ظاهرة التواطؤ فيما بين البنوك العاملة في هذه السوق ويقلل درجة المنافسة بينها، فكلما زادت درجة التركز في السوق قلت درجة المنافسة بين البنوك العاملة فيها، وهذا يعني أن البنوك في الأسواق الأكثر تركزا سوف تجني أرباحا عالية (نتيجة الاحتكار)، أكثر من البنوك العاملة في الأسواق الأكثر تركزا بغض النظر عن كفاءة هذه البنوك.

ب- فرضية هيكل السوق الكفء

وتقتضي هذا النظرية بأن ربحية القطاع المصرفي تعود في الأساس إلى كفاءة أداء الوحدات المصرفية العاملة، وأن هذه الأخيرة تتوقف على حصتها السوقية، فكلما زادت الحصة السوقية للبنك زادت أرباحه، وبالتالي تؤكد على أن عامل الكفاءة هو الذي يفسر العلاقة بين هيكل السوق و أداء البنك، ويستخدم النموذج متغير نسبة الودائع لدى البنك إلى اجمالي الودائع في السوق المصرفية كمتغير للتعبير عن الحصة السوقية. (حمو، 2009، صفحة 47)

- **الظروف الأساسية للصناعة**

وهي عبارة عن جملة العوامل التي تساهم في تحديد ظروف العرض والطلب داخل الصناعة، وبالتالي المساهمة في تحديد هيكل الصناعة. (NGUYEN, 1995, p. 4)

- **السياسات الحكومية**

وهي السياسات التي تتبعها الحكومة للتأثير على حجم الاستثمار في قطاع الصناعة، وإمكانية دخول مؤسسات جديدة إليها، وعدد المؤسسات وحجمها، وبالتالي التأثير على حجم الصناعة ودرجة التركز، وبالتالي التأثير على المنافسة والاحتكار في السوق. وهو ما يرتبط بسلوك المؤسسات الصناعية وأدائها. . (صيفي، 2009-2010، صفحة 70)

فمن أجل صناعة معينة، فإن الهيكل يؤثر على القوى المستقرة التي تميز سلوك المؤسسات، كما أن سلوكها يعبر عن ردود الفعل داخل الصناعة، إضافة إلى أن أداءها يعبر عن الأحكام المعيارية المتخذة بشأن تخصيص الموارد الناجمة عن سلوك المؤسسات المتواجدة فيها . (قوفي، 2009-2010، صفحة 66)

كما ينبغي أن يراعى في تحليل الصناعة عدة جوانب أساسية هي: التطور التاريخي للمبيعات والأرباح، ظروف المنافسة، طبيعة المنتج وتكنولوجيا الصناعة، والتطور التاريخي لحجم الطلب والعرض على منتجات الصناعة. (BELATTAF & OUSALEM, 2-3 décembre 2008, p. 2)

2- التحالفات الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين في الجزائر(بنك التامين)

2-1- الإطار التشريعي للتحالفات الاستراتيجية بين البنوك و مؤسسات التأمين

إن تسوق المنتجات التأمينية في الجزائر يجب أن يكون موافق لمتطلبات القوانين البنكية والتأمينية على حد سواء كما يلي:

2-1-1- متطلبات الأمر 11/03 لـ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض

ويعرف بدقة العمليات التي يمكن أن تكون محل نشاط للبنوك، ويشترط عليها لممارسة الأعمال الأخرى، الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض، فالمنتجات التأمينية تعتبر كعمليات ملحقة للعمليات البنكية، مثل تلك العمليات التي ترافق القروض البنكية.

2-1-2- متطلبات الأمر 07/95 لـ 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتم بالقانون 04/06 لـ 2006/02/20

لممارسة العمليات التأمينية، يشترط الأمر 07/95 الحصول على الاعتماد من الهيئة الوصية مع صدور القانون 04/06 لـ 2006/02/20 المعدل والمتمم للأمر 07/95 لـ 1995/01/25 . ومن أهم القرارات والمراسيم الصادرة في هذا الإطار:

القرار المؤرخ في 2007/04/23 المحدد لقائمة وشكل الجداول التي يسلمها سماسرة التأمين؛ المرسوم التنفيذي 153/07 مؤرخ في 2007/05/22 المحدد لكيفيات وشروط توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية ؛ القرار المؤرخ في 2007/08/06 المحدد لمنتجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية، وما شابهها، وكذا النسب القصوى لعمولة التوزيع، المرسوم المؤرخ في أوت 2007، المحدد لمنتجات التأمين القابلة للتوزيع. (قندوز و عبد الحفيظ، 2015)

ويمكن أن نميز عدة مستويات من العلاقة بين البنوك وشركات التأمين، نوجزها كما يلي: أولا، المستوى الأدنى: وهو أن تقوم البنوك و ببساطة ببيع منتجات التأمين نيابة عن شركات التأمين، والتالي يلعب البنك دور الوكيل لشركة التأمين، و في هذه الحالة تكون المخاطرة محدودة جدا. ثانيا، أن يتملك البنك شركة التأمين، أو حصة في شركة التأمين دون رقابة أو سيطرة. أخيرا، عملية الدمج بشكل أكثر وثاقة بين أنشطة التأمين البنكية، فتقوم البنوك بإصدار بواليص التأمين مقابل عمولة. كما أن البنوك تحصل على عمولة مقابل بيعها لمنتجات تأمينية عبر شبابيكها، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1): نسبة عمولة البنك في إطار بنك التأمين

فرع التأمين	العمولة المستحقة لموزع الخدمة البنك أو المؤسسة المالية
تأمينات الحياة فرع الرسملة	40% من القسط الأول لفرع الرسملة، و 10 % للأقساط السنوية الموالية
تأمينات الأشخاص	عمولة بنسبة 15% لتأمينات الأشخاص
تأمين القرض	عمولة 10 % عن فرع تأمين القرض
تأمين أخطار السكن	تأمين أخطار السكن عمولة بنسبة 32%
التأمين الالزامي لأخطار الكوارث الطبيعية	عمولة بنسبة 10%
التأمين الزراعي	عمولة بنسبة 5%

المصدر: (توينار و حساني، 2018، صفحة 292)

إن التشريع الجزائري يمنع على غير وحدات القطاع المصرفي القيام بالخدمات والأعمال المصرفية، أو منح الائتمان إلا في حدود ضيقة، كما يحضر على البنوك التجارية ممارسة أنشطة التأمين كما هو محدد في المادتين 110 و 114 من قانون النقد والقرض بحيث هناك فصل واضح في التشريع الجزائري بين مهام ووظائف البنوك التجارية ومهام ووظائف المؤسسات المالية الأخرى وعلى رأسها شركات التأمين. وبالرغم من هذا الفصل الواضح في المهام إلا أننا نجد بعض الترابط

بينهما، ويتجلى ذلك من خلال مساهمة البنوك التجارية العمومية في رأس بعض شركات التأمين في الجزائر كاستثمار لهذه البنوك.

2-2- الاتفاقيات المبرمة بين البنوك و مؤسسات التأمين في الجزائر

عرفت سنة 2008 التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات المبرمة والتحالفات المنعقدة بينّ شركات التأمين والبنوك، وبروتوكولات بنك تأمين في منحى تصاعدي، وفي هذا الإطار، تم توقيع 30 اتفاقية لبنك التأمينات سنة 2015 مقابل 21 سنة 2012أما عدد الوكالات البنكية التي تسوق هذا المنتج فقد انتقل إلى 520 وكالة في نهاية عام 2012 مقابل 459 سنة 2011. وتعمل مؤسسات التأمين على إدخال ثقافة التأمين على القروض لدى المواطنين الراغبين في الحصول على قروض بنكية من خلال ما يعرف ببنك التأمين، من خلال الشروع في تكوين أعوان البنوك، بغرض حثهم على دعوة الزبائن إلى التأمين على القروض التي يتحصلون عليها، وتدفع قيمة التأمين مباشرة على مستوى البنك المقترض منه. (قندوز و عبد الحفيظ، 2015، صفحة 281)

في الجزائر يمكن توضيح رقم أعمال بنك التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2017 كمايلي:

الجدول رقم (2): رقم أعمال بنك التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2017 (الوحدة: مليون دج)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	1078	1287	1649	1927	2206	2638	4869

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (المديرية العامة للتأمينات، 2011-2017)

يمكن توضيح تطور رقم أعمال بنك التامين في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور رقم أعمال بنك التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2017

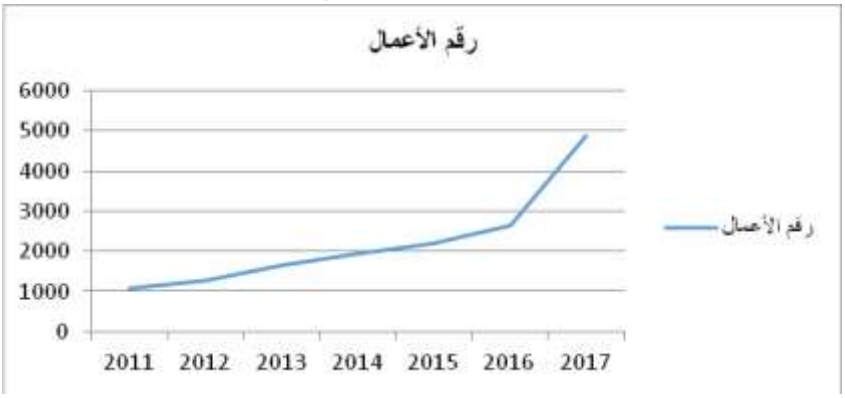

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

من خلال الشكل نلاحظ تزايد مستمر لرقم أعمال بنك التأمين في الجزائر خلال السنوات 2011- 2017 بنسب متفاوتة، ونسجل أعلى ارتفاع له في سنة 2017 بقيمة 4869 مليون دينار، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى زيادة عدد الاتفاقيات بين البنوك ومؤسسات التأمين في الجزائر في هذه الفترة انطلاقا من سنة 2012. وهو الأمر الذي يشجع على زيادة عدد الاتفاقيات المبرمة في إطار التحالفات الاستراتيجية وفي حدود القوانين المعمول بها بالشكل الذي ينعكس بشكل ايجابي على المؤسسات المتحالفة و على القطاعين على حد سواء.

كما يمكن تفسير الارتفاع المستمر في رقم أعمال بنك التأمين إلى الثقافة التأمينية إضافة إلى إجبارية التأمين في بعض الأحيان مثل التأمين على الحياة خاصة في حالة الحصول على بعض القروض من طرف البنوك.

2-2-1- تحقيق الأداء الايجابي في الصناعة المصرفية عن طريق التحالفات الاستراتيجية

إن التصور السائد عن الأداء الإيجابي في الصناعة المصرفية يكون وفقا لمعيارين هما:

أولهما: وفق تركز عدد محدود من البنوك(احتكار القلة) أدى إلى تحالفات وهيمنة في الصناعة البنكية، و فرض أسعار غير تنافسية أدى إلى تحقيق مستويات عالية من الأداء.

ثانيهما: وفق تركز البنوك، عن طريق تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة والربح وحقيق التمايز (تخفيض التكاليف و تعظيم الأرباح)، وتنويع الخدمات والعمليات البنكية، من اجل الحصول على حصة سوقية تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة.

وأشار Bain إلى فرضية الهيكل-سلوك-أداء بالقول أن الأسواق الأكثر تركزا بسبب المنافسة المنخفضة -لأسباب تحالفية أو احتكارية- تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة. (حمدان، على عبد الله، و عناسوة، 2013، صفحة 118)

3- تحليل أداء البنوك الجزائرية في ظل التحالفات الاستراتيجية وفقا لنموذج SCP

3-1- هيكل السوق المصرفية

في الجزائر، ونهاية سنة 2017، بقي النظام المصرفي يتشكل من 29 مصرفا ومؤسسة مالية، كما يلي:

- 6 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير، 5شركات تأجير، من بينها 3عمومية
- 14مصرفاً خاصاً برؤوس أموال أجنبية، من بينهم واحد برؤوس أموال مختلطة؛
- 3مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين عموميتين.

- تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية. (بنك الجزائر، 2018، صفحة 68)

وعلى الرغم من هيمنة المصارف العمومية كامل التراب الوطني، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات، أساساً المصرفية. في حين، تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة، في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني. (بنك الجزائر، 2018، صفحة 69)

- **التركز في الصناعة المصرفية**

يعتبر التركز في الصناعة الصرفية من بين أهم محددات هيكل الصناعة المصرفية لمعرفة مدى تركز هذه الصناعة في أيدي عدد محدود من البنوك.

إن التركز في أسواق العمل المصرفي يعد أحد ملامح للتغييرات الهيكلية في عالم البنوك، فالنظم المصرفية في العديد من دول العالم يهيمن ويسيطر عليها عدد قليل من البنوك الكبيرة، وقد أصبح من الصعوبة بدرجة كبيرة قياس التركز المصرفي بالقياسات المعاصرة وذلك بسبب عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين أسواق العمل المصرفي والأسواق المالية الأخرى. (عادل، 2008-2009، صفحة 30)

وفيما يلي جدول يبين حصة البنوك من حجم الودائع إلى غاية سنة 2018:

الجدول رقم (3): تطور الحصة السوقية للبنوك العمومية و الخاصة من الودائع للفترة 2010-2018

(الوحدة: مليار دينار)

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ودائع تحت الطلب	المبلغ الإجمالي	2763.7	3495.8	3356.4	3537.5	4434.8	3891.7	3732.2	4499.0	4880.5
	ب/ع	2462.5	3095.8	2823.3	2942.2	3712.1	3297.7	3060.5	3765.5	4054.7
	البنوك الخاصة	301.2	400.0	533.1	595.3	722.7	594.0	671.7	733.5	825.8
ودائع لأجل	المبلغ الإجمالي	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7	4083.7	4443.3	4409.3	4708.5	5232.6
	البنوك ع	2333.5	2552.3	3053.6	3380.4	3793.6	4075.8	4010.8	4233.0	4738.3
	البنوك الخاصة	190.8	235.2	280.0	311.3	290.1	367.6	398.6	475.5	494.3

ودائع موضوعة كضمان	المبلغ الإجمالي	424.1	449.7	548.0	558.2	599.0	865.7	938.4	1024.7	809.6
	البنوك ع	323.1	351.7	426.2	419.4	494.4	751.3	833.7	782.1	626.7
	البنوك الخاصة	101.0	98.0	121.8	138.8	104.6	114.4	104.7	242.6	182.9
إجمالي الودائع	حصة ب/ع	%89.6	%89.1	%87.1	%86.6	%87.7	%88.3	87.1 %	85.81 %	86.24 %
	حصة ب/خ	%10.4	%10.9	%12.9	%13.4	%12.3	%11.7	12.9 %	14.19 %	13.76 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2011-2018)

عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا قدره 8.5 ٪ نهاية سنة 2018 مقابل 20.5 ٪ في 2017(مقابل انخفاض ب 4.1 ٪ في 2016) ، حيث تمثّل 48.9 ٪ من مجمل الودائع تحت الطلب ولأجل، المجمعة من طرف المصارف، مقابل 45.8 ٪ في 2016 نجم هذا الارتفاع عن الزيادة المعتبرة في الودائع تحت الطلب في المصارف العمومية 23 ٪، وخاصة عند تضاعف الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، نتيجة للتسديد الذي قامت به الخزينة العمومية، لجزء من ديونها، للمؤسسة الوطنية للمحروقات والمقدّر ب 452 مليار دينار.

وعلى الرغم من انخفاض الموارد المجمعة من طرف المصارف، ب 1,3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2016، و 1.2 نقطة مئوية سنة 2015، لا تزال حصة الموارد المجمعة من طرف المصارف العمومية مهيمنة بنسبة قدرها 85.8 ٪ ضمن إجمالي الموارد المجمعة من طرف المصارف. (بنك الجزائر، 2018، الصفحات 73-74)

بالنسبة لبنك التأمين، فإن هذا الأخير في ارتفاع مستمر خاصة في سنة 2015 يقابله ارتفاع بنسبة زيادة اقل في 2016، في المقابل نلاحظ تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية والعمومية أما بالنسبة للبنوك الخاصة فنلاحظ انخفاض طفيف نوعا ما في سنة 2015، وقد يرجع ذلك إلى أن أغلب الاتفاقيات بين البنوك ومؤسسات التأمين تمت بين البنوك العمومية وبعض مؤسسات التأمين (بنك الجزائر الخارجيBEA، القرض الشعبي الجزائريCPA مع الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامينCAAR، الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين CAAR مع البنك الوطني الجزائريBNA، الشركة الوطنية للتأمين SAAمع بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، الشركة الوطنية للتأمين SAA مع بنك التنمية المحليةBDL، الصندوق الوطني

للتوفير و الاحتياطCNEP-banque مع كارديف الجزائرcardif-el Djaziar) في حين أن التحالف الاستراتيجي بين البنوك الخاصة ومؤسسات التامين تم بين بنك البركة مع شركة سلامة للتأمين بتاريخ 2011/10/04. (قبلي و نقماري، 3-4 ديسمبر 2012، الصفحات 17-19)

وعليه، يمكن القول أن الصناعة المصرفية هي صناعة عالية التركيز و ذلك بسبب سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية، و بالتالي فإن السوق المصرفية تتميز باحتكار القلة.

وحسب بيانات مؤشر التنافسية العالمية، فإن قيمة H-Statics داخل الصناعة المصرفية الجزائرية كانت أقل من الواحد كما يلي:

الشكل رقم (2): التركيز داخل الصناعة المصرفية

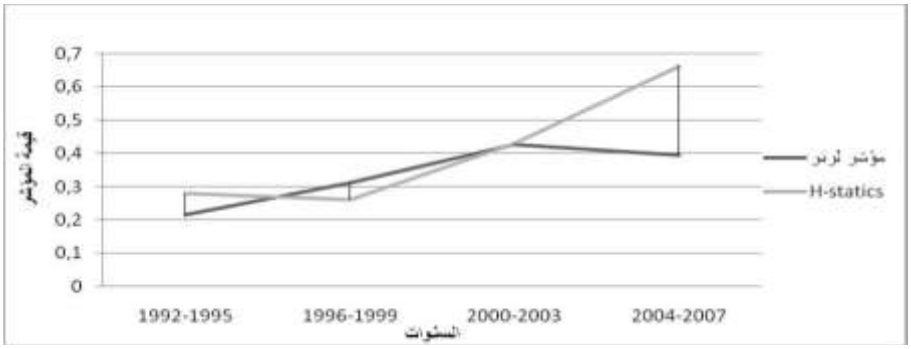

المصدر: (بوسنة و عطيوي، 22-23 نوفمبر 2011، صفحة 126)

من خلال الشكل، نلاحظ ان قيمة مؤشر لرنر الذي يقيس درجة قوة الاحتكار داخل الصناعة في تزايد مستمر، ويرجع ذلك إلى سيطرة البنوك العمومية في الجزائر على السوق المصرفية، كما نلاحظ من خلال هذا الشكل أن المؤشر سجل تناقص ابتداء من سنة 2003 والذي يرجع إلى أزمة إفلاس بنك الخليفة.

- **عوائق الدخول إلى الصناعة المصرفية**

تتمثل محددات الدخول إلى الصناعة المصرفية في العوائق الموجودة أمام تحول المنافسين المحتملين إلى فعليين، وتعمل تلك العوائق على تخفيض احتمال دخول منافسين جدد. (حمو، 2009، صفحة 37)

وتتمثل هذه العوائق في وفورات الحجم والنطاق، اقتصاديات الحجم الكبير للصناعة المصرفية إضافة إلى الحواجز التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

3-2- سلوك البنوك في ظل التحالفات الاستراتيجية:

تعتبر التحالفات الاستراتيجية في حد ذاتها كما أشرنا سابقا سلوكا تنتهجه البنوك من أجل زيادة حصتها السوقية، ويكون التحالف بالنسبة لبنك التأمين تحالفا مع طرف غير منافس لكنه يهدف في الأساس إلى احتواء حدة المنافسة وزيادة الحصة السوقية للبنك من خلال بيع منتجات تأمينية عبر شبابيك البنوك من أجل تعزيز مكانتها وفرض هيمنتها بشكل أكبر.

3-3- أداء البنوك في الصناعة الصرفية

إن الحكم على أداء المؤسسات المصرفية يتطلب تحليلا لأثر متغيرات قوة السوق وأثرها على الأداء، وذلك بتحليل متغيري كل من تركز السوق من الأصول (الذي تطرقنا إليه إعلاه)، والحصة السوقية من الودائع التي يعبر عنها بفرضية SCP (هيكل-سلوك-أداء).

إن التحليل وفق هذا النموذج يعكس العلاقة بين مستويات الأداء والكفاءة في المؤسسات المالية، ونشير إلى أن المؤسسات التي تتمتع بسوق أسهم كبيرة ومنتجات متميزة تكون قادرة على ممارسة قوة السوق في وضع تسعيرة لمنتجاتها أو خدماتها ومن ثم تحقيق مكاسب كبيرة. (علام، شاهين، وعناسوة، 2014، صفحة 331)

ويمكن استخدام عدة مؤشرات أهمها مؤشر الكفاءة والربحية لقياس الأداء داخل الصناعة المصرفية كما يلي:

- معدل هامش الربح: يسمى هذا المؤشر أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة البنك في إدارة والتحكم في تكاليفه، فالبنك الذي لا يتحكم في تكاليفه تكون قيمة هذا المؤشر منخفضة. (اولاد حيمودة، محسن، وبن علال، 2017، صفحة 29)
- مؤشر ROE: يعتبر من أكثر الأساليب استخداما في قياس الأداء وذلك لأنه يقدم تقييما مباشرا للعائد المالي لاستثمارات المساهمين، ولكونه بسيط لاعتماده على المعلومات العامة للمؤسسات، كما أنه يسمح بالمقارنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية. ويقاس كمايلي: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)= الدخل الصافي/إجمالي حقوق الملكية.
- العائد على الأصول **(ROA)**=(الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات)×(إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول)= الدخل الصافي/إجمالي الأصول.

ويمكن توضيح معدلات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للقطاع المصرفي في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (4): قيم معدل العائد على الأصول و حقوق الملكية للبنوك الجزائرية من 2004-2014:

	ROE%		ROA %	
	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية
2004	11.013	5.627	0.595	0.378
2005	17.446	1.187	2.066	0.330
2006	11.795	4.368	1.611	0.070
2007	14.024	7.048	2.121	0.683
2008	22.080	15.673	2.824	1.025
2009	13.790	13.022	2.375	1.258
2010	13.826	14.400	2.910	1.423
2011	13.400	13.407	2.466	1.422
2012	14.516	11.208	2.620	1.367
2013	13.156	4.575	2.334	0.860
2014	12.971	9.543	2.240	1.235

المصدر: (بوسنة م.، 2015-2016، صفحة 311) نقلا عن قاعدة البياناتbansope

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية مرتفع في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية رغم ارتفاع حجم أصول البنوك العمومية في الجزائر مقارنة بحجم أصول البنوك الخاصة، وهو الأمر الذي من شأنه تفسير ارتفاع هذين المؤشرين في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية بحيث أن صغر حجم الأصول في البنوك الخاصة قد يسهل عملية التحكم في البنك و احتواء المخاطر بعكس البنوك العمومية.

وبالرجوع إلى مؤشرات التركيز، نجد أنه وخلال الفترة التي انخفض فيها مؤشر التركيز قابلها تحسن في أداء البنوك الجزائرية العمومية و الخاصة على حد سواء، و هو عكس فرضية هيكل-سلوك-أداء.

في سنة 2008، نلاحظ ارتفاع في مؤشري الأداء بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة وهو ما يقابله وجود كبير من الاتفاقيات بين البنوك الجزائرية ومؤسسات التأمين إلا أننا نلاحظ انخفاض في مؤشري الأداء بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة سنة 2009 والذي يرجع إلى الأزمة المالية لتعود في الارتفاع تدريجيا خاصة في سنة 2012 وهو ما يقابله تسجيل 21 اتفاقية في إطار بنك التامين.

خلاصة

يهدف تحليل أداء القطاع المصرفي من خلال نموذج SCP إلى تحليل العلاق السببية بين مكونات هذا النموذج من أجل الوصول إلى تحليل أكثر قربا و تفسيرا لواقع القطاع المصرفي وأداء المؤسسات العاملة فيه.

ومن خلال ما تم التطرق إليه توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

- ساعدت التحالفات الاستراتيجية نوعا ما البنوك في احتواء حدة المنافسة و تحسين الأداء من خلال مساهمتها في زيادة الحصة السوقية و تخفيض التكاليف و توسيع قاعدة نشاطات البنك.
- نتائج تحليل الأداء وفقا لنموذج الهيكل-سلوك-أداء وفقا لمؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وكذا مؤشر التركيز كانت عكس فرضية القوة السوقية لنموذج SCP حيث انه ليس بالضرورة أن انخفاض معدل التركيز يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء.

ويمكن تقديم بعض الاقتراحات في ما يخص موضوع بحثنا أهمها:

- الاهتمام بتحسين أداء البنوك العمومية في الجزائر وعدم الاعتماد فقط على حجم الأصول واقتصاديات الحجم الكبير خاصة في ظل المنافسة الشرسة التي تخص كل القطاعات .
- ضرورة اهتمام الدولة بتحسين مردودية المصارف بدلا من التركيز على الدعم المادي والحماية القانونية لها.

- ضرورة تحكم البنوك العمومية في حجم الأصول بالشكل الذي يمكنها من تحقيق معدلات أداء مرتفعة مقارنة بالبنوك الخاصة بالشكل الذي يتوافق مع حجم أصولها، وذلك للحفاظ على حصتها السوقية.

قائمة المصادر والمراجع

التقارير السنوية لبنك الجزائر، الجزائر (2011-2018).

BELATTAF, A., & OUSALEM, M. (2-3 décembre 2008). Economie industrielle et études des comportements stratégiques : essai d'analyse des stratégies des acteurs de la filière lait à Bejaia. premier séminaire international sur l'économie et les politiques industrielles : L'importance de l'économie industrielle dans la conception et la conduite des politiques industrielles dans les économies émergentes (pp. 1-12). Biskra: université mohamed khider.

Ming-Kuen, w., & Kevin P, h. (2007, june). Key Factors for Successful Evaluation and Screening of Strategic Alliance: A Case Study in the Telecommunications Industry. Asia Pacific Management,, 3(12).

NGUYEN, G. (1995). Économie industrielle appliquée . Paris: Vuibert.

أبو وادي رامي محمد، وسقف الحيط نهيل اسماعيل. (2017). محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13(2).

المديرية العامة للتأمينات. (2011-2017). المديرية العامة للتأمينات. الجزائر.

بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.

حسن مفتاح. (06، 2018). تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق و الكفاءة المصرفية. (جامعة زيان عاشور، المحرر) مجلة آفاق للعلوم، 5(12).

رضا بوسنة، و سميرة عطيوي. (22-23 نوفمبر 2011). تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج scp. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات. 2، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

رمضان توينار ، و حسين حساني. (جوان، 2018). دراسة تحليلية لواقع توزيع الخدمات التامينية في الجزائر. اقتضاديات المال و الاعمال(6).

سعاد قوفي. (2009-2010). ، هيكل صناعة الهاتف النقال في الجزائر للفترة الممتدة من 2003-2008(رسالة ماجستير). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

طارق قندوز، و حسام الدين عبد الحفيظ. (28 04، 2015). إضاءات حول تجربة صيرفة التأمين في الجزائر. تاريخ الاسترداد 15 05، 2021، من التأمين للعرب: https://www.insurance4arab.com/2015/04/blog-post_29.html

عادل سلمان. (19 08، 2004). الأحلاف و التكتلات الدولية. تاريخ الاسترداد 10 05، 2021، من الحوار المتمدن: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188

عادل ,ز .(2009-2008) .تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواجهة تحديات الصيرفة الشاملة :دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)رسالة ماجستير .(بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , الجزائر :جامعة محمد خيضر.

عائشة هوداف. (06، 2016). التأمين المصرفي:النماذج وأهم التحديات، مع الإشارة إلى حالة الجزائر. (جامعة بليدة 2، المحرر) مجلة الأبحاث الاقتصادية(14).

عبد القادر بريش، و محمد حمو. (11-12 مارس 2008). آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية: دراسة حالة CNEP bnaque/SAA. الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري (صفحة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

عبد اللطيف اولاد حيمودة، زوبيدة محسن، و بلقاسم بن علال. (01 12، 2017). قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-دراسة حالة بنكي CPA وBEA للفترة 2014-2016. (جامعة بليدة2، المحرر) مجلة الإدارة و اتنمية للبحوث و الدراسات، 6(2).

علام محمد موسى حمدان، أحمد شاهين على عبد الله، و محمد سلامة مكاوي عناسوة. (30 01، 2013). العلاقة بين هيكل السوق و الربحية في صناعة المصارف الأردنية و الفلسطينية. مجلة رؤى إستراتيجية، 1(3).

كلتوم مرقوم، و حسين حساني. (06 فيفري، 2017). واقع بنك التأمين في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 8(15).

محمد ابراهيم موسى. (2008). اندماج البنوك و مواجهة آثار العولمة. مصر: دار الجامعة الجديدة.

محمد حمدان علام، علي عبد الله شاهين، و محمد سلامة عناسوة. (2014). هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت: دراسة مقارنة. (جامعة الكويت، المحرر) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 40(152).

محمد حمو. (2009). أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية(مذكرة ماجستير) . الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسبية بن بوعلي.

محمد رضا بوسنة. (2015-2016). تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة و الأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة2004-2014(أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر.

نبيل قبلي، و سفيان نقماري. (3-4 ديسمبر 2012). التأمين المصرفي في الحزائر بين النظرية و الواقع. الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي و آفاق التطوير-تجارب الدول (الصفحات 1-29). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

وليد صيفي. (2009-2010). السياسة الصناعية- دراسة هيكل قطاع التأمين في الجزائر للفترة الممتدة من 1995-2008(رسالة ماجستير) . بسكرة، كلية العلوم االقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.